قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

فـــرهـــود كـــونيّ

أمس قال النائب الحالي والوزير السابق الأستاذ باقر جبر الزبيدي كلاماً ملؤه الصراحة التي تدمي القلوب، قال ان العراق أنفق على الكهرباء منذ التغيير وحتى اليوم أكثر من ثمانين مليار دولار.

شكراً للأستاذ الزبيدي الذي عوّدنا على صراحته، لكنْ رغم ضخامة المبلغ فإنّ السيّد رافع العيساوي الذي خلف الزبيدي في وزارة المالية يشير إلى أن المبلغ أكبر من ذلك فهو يقول أن الثمانين مليار دولار هي قيمة ما أنفق على الكهرباء من قبل المواطنين العراقيين فقط، أما الحكومة فقد أنفقتْ ثمانية وعشرين مليار دولار، فيكون بذلك مجموع ما أنفقه العراق شعباً وحكومة على كهربائنا ١٢٨ مليار دولار.

بهذا المبلغ الذي ذهب هباء كان يمكن للعراق أن يشتري أكبر شركات الطاقة في العالم، لأنه مبلغ يمكن أن ينير الكرة الأرضية بأكملها، كان يمكن لنا أن نجعل من صحراء السماوة مقراً لبضع شركاتٍ عالمية نملكها نحن ونصدّر للشرق كله كهرباءنا.

لا يكفي أن يقال ان هناك سوء إدارة وانتهى الأمر، وزيرا المالية "السابق واللاحق" يعرفان أكثر منا جميعاً ان المسألة أعمق وأخطر من كونها سوء إدارة، كان هناك فرهود منظم في وزارة الكهرباء "كما في وزارات أخرى"، وقد طفتْ على السطح مراراً روائح النهب في هذه الوزارة لكنْ كان هناك على الدوام من يطمطم ويلفلف، لأنّ الفضيحة ستسيء إلى سمعة الحزب الفلاني، ولأنّ بعض المليارات من الدولارات لا تستحقّ أن يشوّه من أجلها وجه الحزب الناصع البياض.

ثم ان هذه الأموال سيدخل قسم كبير منها إلى ميزانية حزبنا الذي هو في حرب دائمة ضد مناوئيه الكثر الذين يمتلكون وزارات أخرى هي عبارة عن دكاكين تدرّ عليهم المليارات وفيها أشخاص حزبيون لم يعملوا شيئاً منذ ٢٠٠٣ وإلى اليوم سوى الفرهود.

تجري في العراق الآن أكبر عملية فرهدة في تأريخ الإنسانية منذ أن فرهد الإنسان لحم الثور الذي كان يدخره أخوه في الكهف، أكبر سرقة حدثتْ على الأرض، أضخم عملية نهب في الكون كله منذ الانفجار الكونيّ الكبير، لمن يؤمنون به، ومنذ أن هبط أبونا آدم حزيناً إلى الأرض لمن يؤمن بكتب السماء.

أنا على يقين الآن أن جدال الملائكة مع خالقهم حين قالوا له "أتجعل فيها من يفسد فيها .." كان ناظراً إلى قدرة الإنسان على أن يكون وحشاً أمام المال، وخير من يمثل هذه الوحشية كانوا سياسيين عراقيين للأسف، لأنهم ارتكبوا الفساد الأكبر على وجه البسيطة، الفساد الذي كانتْ تخشاه ملائكة الرحمن الذين "لا تنسَ أنهم معصومون" سجّلوا تحفظهم على إنزال آدم إلى الأرض وفي أذهانهم صورة سياسيّ عراقيّ يشبه في شكله ومظهره وكلامه آدم، لكنّ جوهره الشيطان الرجيم.

غـــــــــــزوة الإيمـــــــــو

يبدو أن وزارتي الداخلية والتربية وبعض المسؤولين والسياسيين ومعهم عصابات الأمر والنهي، انتهوا من معالجة الأزمات الكارثية التي تسحق الأمة العراقية بمختلف مكوناتها وطبقاتها الاجتماعية، ليتفرغوا لتجييش الجيوش وتحشيد الحشود ضد قوات (الإيمو) الغازية.

ولمن لا يعرف من هم الإيمو نوضح: أنهم كائنات غريبة الأشكال والأطوار، مختلفة الملبس، مدججة بالإكسسوارات، هذه الكائنات تسكن كوكباً خارج مجموعتنا الشمسية، غزت قبل سنوات مضت عدة دول في مختلف قارات العالم، ومن بينها دول عربية وإسلامية، وهي الآن تقف بجيوشها الجرارة على أعتاب بيوتنا لتغزونا شر غزوة.

أحمد حسين

وزارة الداخلية ممثلة بالشرطة المجتمعية، والتربية ممثلة بمكتب وزيرها، ومعهما بعض الساسة والمسؤولين ومن هم بمعيتهم من عصابات الأمر والنهي، يعدون العدة الآن لجيوش مدربة تصد الغزوة الإيمووية، وبحسب معلومات مؤكدة فأن بوادر هجمات استباقية بانت واضحة وأسفرت عن قتل عدد غير معلوم لغاية الآن من مقاتلي الإيمو بينهم اثنتان من "مقاتلات كوكب الإيمو" في العشرين من العمر وجدت جثتاهن في منطقة جميلة الصناعية، وبطبيعة الحال فان الكتيبة التي نفذت هذه الهجمة مجهولة الهوية كغيرها من كتائب القتل الفردي والجماعي المجهولات الهويات.عصابات الأمر والنهي أصدرت قائمة بأسماء عدد من شباب الإيمو سيتم تصفيتهم ما لم يعودوا إلى رشدهم، هذا الرشد الذي لا نعرف فحواه ومضمونه فكل عصابة لها رشدها الخاص، ولا أستبعد أن القائمة أعدت بمباركة أحزاب أو رجالات دين، وبعلم السلطات التنفيذية في محاولة بائسة لإرعاب هؤلاء الشباب، وهو أمر وارد جداً، فالإيمو على ما يبدو أثاروا حنق النفوس المتأزمة والمشحونة بالتخلف حد النقمة، لذا بادرت إحدى العصابات بحمل (بلوك) التعزير وسيف التطهير وبفتوى جهادية تضمن الجنة وغداء دسما في عليين في حال وقع أحد أفراد العصابة بيد قوات الأمن التي ستمارس دورها بشكل طبيعي لدرأ الشبهة، وبالتأكيد سنسمع من الناطقين الأمنيين استنكارات واستهجانات ضد تلك العصابة كما سمعنا سابقا استنكارات واستهجانات ضد عصابة قتل مثليي الجنس بالرغم من أن زعيم الأخيرة وأفرادها معروفون بالاسم والشكل، لكن حتى الآن لم نسمع عن اعتقالهم.

غريب أمر دولتنا ورجالاتها، ألا يكفينا ما نرزح تحته من أزمات وهموم لتضيفوا للشباب رعبا جديدا يهدد أرواحهم؟ لماذا نفترض أن الإيمو ظاهرة، وكل ظاهرة ضلالة، وكل ضلالة في النار، ويجب اجتثاثها؟ لم لا ننظر على الأمر كما هو من دون تأويلات؟، أنها ممارسة طبيعية لحق مكفول دستوريا، بل أنها الممارسة الأكثر التصاقا بمفهوم الحرية الشخصية، فهي حالة عاطفية ذاتية لا تظهر إلا بوسائل غاية في السلمية والتحضر كالملابس والإكسسوارات وتسريحات الشعر والوشم. الداخلية والتربية ومن معهما فضحوا الكثير من التناقضات المخجلة بلا وعي منهم، إذ يرون في الملابس أو تسريحات الشعر أو التاتو ظاهرة خطيرة يجب أن تنشغل بها الجهات المعنية، وبناء على ذلك برروا اتهام شباب الإيمو بأنهم عباد الشيطان ومصاصو دماء ومتعاطو مخدرات وأخيرا بوصفهم قناة تمرر عبرها مخابرات دولية مخططاتها لهدم بناء المجتمع العراقي.التناقضات تبدو واضحة بإشارة سريعة، التاتو أو الوشم الذي يراه البعض ظاهرة هجينة وافدة، هو بالأصل سمة عراقية أصيلة وموغلة في القدم، أنه العلامة الفارقة لنسائنا ورجالنا على حد سواء، يتخذ لدى النساء شكل نقاط وخطوط هندسية، وعند الرجال كلمات وأسماء أحباء أو رسوما حيوانية، في حين حوله الإيمو إلى فن مبهر، رسومات جميلة وألوان زاهية، لكن بما أن رجالات العقائد الغائرين في الماورائيات يرون في الإيمو ظاهرة خادشة للحياء الاجتماعي، إذا لابد من الفصل بين الوشم العراقي والتاتو الغربي، ما هذا النفاق؟

أما تسريحات الشعر الغريبة فقد سبقتها وما زالت تزامنها موجة السبايكي والتي دخل المعجبون بها حالة هلع شديد خوفا من أن تطالهم غزوة الإيمو، فلا يستبعد أن تتهمهم الداخلية والتربية والساسة وعصابات الأمر والنهي بصلة دم بالإيمو.

أما غرابة ملابس الإيمو فهي لا تختلف عن غرابة العمائم أو الدشاديش القصيرة أو البراقع، فهل اعترض أحد على تواجد رجال الدين بأزيائهم التقليدية تحت قبّة البرلمان، أم هل طاردت الجهات التنفيذية المنقبات في الشوارع؟

يتهم الإيمو بأنهم مصاصو دماء وهم الأبعد عن الدم والعنف بمختلف أشكاله، مصاصو الدماء هم من يطاردهم القضاء العراقي ويحميهم بعض الساسة أو رجالات الدين أو شيوخ العشائر، القتلة الذين لا ينامون إلا على نواح الثكالى وأنين الأيتام، مصاصو الدماء هم المفسدون وسرّاق المال العام ومن أثروا ثراء فاحشا تحت غطاء القوانين والقرارات التي شرعوها لأنفسهم.

الإيمو لا يعبدون الشيطان ولا غيره لأنهم لا ينشغلون بغير ذواتهم ولا تعنيهم العقائد في شيء، وفي الوقت نفسه هم الأكثر احتراما للعقائد مهما تباينت، بل هم المشروع الأوفر حظا لرأب الصدع الطائفي وإصلاح مفاسد الساسة الطائفية، أنهم يمثلون الأمة العراقية بجميع مكوناتها العقائدية والعرقية من دون تمييز.

الإيمو ليسوا قناة لتمرير الأجندات الدولية، فهم منشغلون بالغناء والموسيقى والرقص ولم تتلوث آذانهم بهرطقات السياسة، من يتهمهم بذلك ما هم إلا بيادق سياسية وإرهابية تحركها مخابرات وحكومات وحتى منظمات عربية وإسلامية وغربية، وهذا ما اعترف به بعضهم على البعض وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، هل شاهدنا مثلا أحد شباب الإيمو يستجير بدولة لحماية طائفته؟

الإيمو ليست ظاهرة مَرضية نخشى على شبابنا منها، ولا مبرر لتشكيل فرق عمل أو لجان لمعالجة هذه الظاهرة أو إيجاد برامج تثقيفية ضدها، فهي حالة عاطفية محدودة بمرحلة عمرية قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات في أحسن الأحوال، محاربة هؤلاء الشباب جريمة، فهم لم يسيئوا لأحد ولم يبدر عنهم أذى ولا حتى ممارستهم لحريتهم الشخصية تستدعي الخوف من انتشارها لكون أزيائهم وتسريحاتهم وإكسسواراتهم لا تستهوي إلا القلة القليلة في كل المجتمعات التي ظهروا فيها.

هم ليسوا خطراً يهدد المجتمع لكي نحشد الرأي العام ضده، كما أنهم لم ينظموا تظاهرات ٢٥ شباط لتحاربهم الحكومة ممثلة بوزارتي الداخلية والتربية، ولم يشاركوا في حرق الحسينيات ومكاتب رجال الدين أو تفجير القبة العسكرية لتعلن عصابات الأمر والنهي حرباً ضدهم، لم يندد بقرار المصفحات البرلمانية لينشغل بهم النواب بدلا من انشغالهم بما انتخبوا لأجله.

دعوا الشباب يفعلون ما يحلو لهم ما دامت هذه الأفعال لم تغادر حدود أجسادهم وأذواقهم، وهو يحلو بأعين غيرهم أيضاً حتى وإن لم يكونوا منهم، لا تضيفوا شريحة أخرى ناقمة إلى مجموعة الشرائح الشبابية الناقمة عليكم وعلى أنفسها بسببكم، أكفونا أذاكم ليكف الشباب عن الهرب من العراق الذي يتحول تدريجيا إلى مقاطعة خاصة بكم.

يحتفلون بالحياة والوحوش بانتظارهم

كاريكاتير

■ عادل صبري

حـــســـين مـــــروة

فريدة النقاش

قبل ربع قرن قام مسلحون باقتحام مسكن المفكر الماركسي حسين مروة في بيروت وكان نائما في سريره وأطلقوا عليه سيلا من الرصاص قتله، وتفرق دم الشهيد حينذاك بين «حزب الله» وحركة «أمل» وحتى الآن لم يتوصل أحد للحقيقة إذ كانت الحرب الأهلية اللبنانية لاتزال جارية فصولها الدامية، وكان هناك القتل اليومي على كل الجبهات. ولم تخسر الحياة الثقافية والسياسية مفكرا كبيرا بطريقة وحشية فحسب وإنما خسرنا أيضا الجزء الثالث من كتابه التأسيسي الكبير «النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية»،

وكان الراحل الكبير قد جمع مادة هذا الجزء دون أن يتوفر له الوقت ليكتبها.

وجاء قتل كل من الشهداء «حسين مروة» و«مهدي عامل» وسهيل الطويلة إعلانا سافرا عن عجز التيارات الدينية المحافظة عن التحاور السلمي مع منهجهم النقدي العلمي الموضوعي في قراءة كل من التاريخ والتراث والواقع وعدم القدرة على مواجهة النفوذ الواسع الذي مارسه هذا المنهج على قطاعات متزايدة الاتساع من شباب الباحثين والمناضلين، وكان هذا الانتقام الخسيس يوجه رسالة لكل المفكرين الشجعان الذين وضعوا أسس الفهم الواعي للتاريخ والتراث العربي الإسلامي باعتباره نتاج بشر، أو شرعوا أبواب النقد لا فحسب من أجل معرفة علمية للواقع وإنما أيضا من أجل تغييره للأفضل.

وتكررت ظاهرة اغتيال المفكرين والمبدعين في كل من مصر والجزائر، وفي الجزائر جرى قتل ما يزيد على مائتي مثقف ومفكر بينهم الفنان والمفكر المسرحي عبدالقادر علولة الذي كان قد أخذ هو وفريق الأول من مايو يطور رؤية جديدة تماما للمسرح تربطه بأوسع جمهور وتدفقه للتساؤل والنقد هو العنوان الكبير الذي جمع بين كل الذين طالهم سلاح الاغتيال من الفنانين والمفكرين والكتاب الذين جاءوا من منابع مختلفة من حسين مروة ومهدي عامل إلى نجيب محفوظ وفرج فودة وعبدالقادر علولة وغيرهم.

النقد هو الذي يسمح بالتمييز بين الوجود الفعلي أي الواقع المحدد من جهة، وبين الفكرة من جهة أخرى وهو يتطابق أيضا مع القدرة على الحكم، كذلك يمكن أن يتطابق مع العقل في تطوره التاريخي لا يحلل الأجوبة ولا يتلقاها كمسلمات إيمانية بل يطرح الأسئلة ويثير شهية العقل للتساؤل والفعل ويبحث عن حلول للسؤال حالما يصبح سؤالا حقيقيا وتفكيرا في البنى والأنساق النظرية القائمة مستهدفا بناء نظرية جديدة أو علم جديد على أنقاضها، وهو الاشتراكية العلمية في حالة حسين مروة ومهدي عامل وعبدالقادر علولة التي ترى في الحياة الاجتماعية كلا واحدا وتقوم على دراسة نقدية لكل المجالات الخاصة فيه مثل القانون والدين والأخلاق والاقتصاد.

والنقد بهذا المعنى يرفض البحث الكمي التجزيئي، دون رؤية العلاقات الداخلية التي تنتظمها لتشكل منها ظاهرات عامة، أو رؤية العلاقات الخارجية التي تنفعل بها وتتفاعل معها، أو رؤية التحولات الكيفية لتلك التراكمات الكمية.

كان العجز أمام عملية الكشف التي قام بها الدكتور «فرج فودة» من موقعه الليبرالي فكريا لطبيعة العلاقات السياسية القائمة على صراع المصالح في أزمنة الخلافة والتي بين أنها كانت عصورا مثل كل العصور وأن إضفاء طابع القداسة عليها باعتبارها عصورا ذهبية ليس إلا عملية تزييف – أقول كان عجز الجماعات السياسية الإسلامية في مصر عن مواجهة هذه الحقائق أمام الجماهير التي حاولوا إقناعها أن العودة إلى الزمن الماضي حيث نجد هناك مستقبلنا الزاهر سببا في اتخاذ القرار بإسكات صوته إلى الأبد.

إن إسكات النقد والتعمية على الحقيقة هما عنصرا إستراتيجية ثابتة لجماعات الإسلام السياسي في كل مكان من طالبان للجبهة القومية الإسلامية في السودان لكل من «أمل» و«حزب الله» في لبنان والجماعات الإسلامية في الجزائر وفي مصر وغيرها.

وقد نجحت هذه الاستراتيجية في محاصرة وتحجيم الرؤية العلمية الموضوعية للتاريخ والتراث العربي الإسلامي، ووضع الحواجز وصولا للتكفير والقتل بين الجماهير المتدينة وبين التأويل المستنير للنص الديني، وسوف تكون هذه هي معركتنا الآن نحن الاشتراكيين والتقدميين كيف نحطم الحواجز بيننا وبين الجماهير العريضة، ولن تكون هذه معركة على الصعيد الفكري وحده فهي خاسرة قطعا لو بقيت كذلك، وإن كان خوضها على الصعيد الفكري ضرورة أولية لتبيان كيف أن ذلك كله يرتبط بالخيارات الاجتماعية الاقتصادية السياسية للقوي المتصارعة، والصراع الآن لايزال كما شخصه «حسين مروة» قبل ربع قرن دائرا بين القوى الثورية في حركة التحرر العربي من جهة، والقوى الرجعية المتخلفة وأخطر هذه القوى الأخيرة هي تلك التي تتستر بالدين وتجده معبرا سهلا للجماهير «فللقوى الثورية حاضرها المستقبلي المتميز عن الحاضر الماضوي للقوى المتخلفة، كما أن لها تراثها المتميز أيضا عن تراث هذه القوي الأخري».

نحن مطالبون أن نواصل معركة حسين مروة والطابور الطويل من الشهداء على الصعد الفكرية والسياسية والنضالية كافة دون هوادة.. وتقول لنا خبرة التاريخ الذي لا يسير في خط صاعد دائما أننا يمكن أن ننتصر في النهاية.

الحـكـم عـلـى مـبـارك بـعـد ١٠٠ يـوم

حسين عبدالرازق

اتصل بي أكثر من زميل صحفي يطلب مني التعليق على قرار محكمة الجنايات برئاسة المستشار أحمد رفعت التي تتولي محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك ونجليه ووزير داخليته وعدد من مساعديه في قضية المتظاهرين، تحديد جلسة السبت ٢ كانون الثاني للنطق بالحكم، أي بعد ثلاثة أشهر وعشرة أيام من صدور قرار المحكمة يوم ٢٢ شباط بحجز القضية للحكم، متسائلين عن مغزى هذا التأجيل «الطويل» لجلسة الحكم، وعلاقة تحديد هذا التاريخ بموعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد (قبل ٣٠ يونيو)، ورغم غرابة التساؤل فقد عزوت الأمر لعدم معرفة الزملاء الشباب بقواعد المحاكمات الجنائية وقانون الإجراءات الجنائية، ولكني فوجئت بنفس التساؤلات والشكوك يطرحها ساسة مخضرمون ويحذرون من «كارثة سوف تحدث في مصر بعد ١٠٠ يوم مع النطق بالحكم على الرئيس المخلوع.. حيث يتزامن النطق بالحكم على مبارك مع الانتخابات الرئاسية»، وبعض «الثوار» الموجودين في ميدان التحرير يعبرون عن استيائهم تجاه «تأجيل النطق بالحكم في قضايا قتل المتظاهرين»، وبأستاذ جليل مثل د. مصطفى كامل السيد يقول إن القاضي أحمد رفعت قدم أفضل هدية للقوات المسلحة حين حدد جلسة النطق بالحكم في يونيو لأن المجلس لا يريد محاكمة مبارك.وفي ظني أن تحديد موعد النطق بالحكم بعد ١٠٠ يوم من آخر جلسات المحاكمة أمر طبيعي للغاية ولا تحكمه إلا إجراءات التقاضي وقانون الإجراءات الجنائية، ولا علاقة له بأي شيء آخر.فلكي تصدر هيئة المحكمة حكمها على المتهمين مطلوب منها قراءة أوراق القضية كما قدمتها النيابة العامة والتي تصل إلى أكثر من ٣٠ ألف صفحة، وأن تراجع أقوال الشهود ومحاضر الجلسات ومرافعة النيابة وهيئة الدفاع والمدعين بالحق المدني، وأن تفصل في الدفوع العديدة التي طرحت عليها خلال المحاكمة.ومطلوب منها أيضا أن تكتب حيثيات حكمها سواء كان بالإدانة أم بالبراءة فقانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ ينص على أنه «يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه»، كما تنص المادة ٣١١ على أنه «يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي استند إليها».

صحيح أن القانون أعطى للمحكمة طبقا للمادة ٣١٢ نسخة محدودة لكتابة الأسباب بالنص على أن «يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان.. ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية أيام المقررة إلا لأسباب قوية، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع، ما لم يكن صادرا بالبراءة».. ولكن من الناحية العملية وبصرف النظر إذا كانت الأسباب مكتوبة أم لا، فالحكم في النهاية يجري تأسيسه على هذه الأسباب التي توصلت إليها المحكمة.وفي مثل هذه القضية التي تهم الرأي العام المصري والعربي والعالمي فهناك ضرورة أن تعلن الحيثيات لحظة الحكم، فكما قال المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض السابق وأحد شيوخ القضاء المصري الأجلاء «إن وزن القضاء المصري في العالم كله أصبح ملقى على عاتق القاضي أحمد رفعت، خاصة أن مصر أول دولة في العالم تتبع الإجراءات المعتادة، والقاضي يجب أن يكون مقيدا بالوقائع المطروحة أمامه وبالأدلة، كما يجب أن يشبع رغبة الناس في تحقيق العدل».

ومازالت الذاكرة تعي الإجراءات التي اتبعتها المحكمة في قضية انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني ١٩٧٧ والتنظيمات السرية لقضية النيابة العامة رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ كلي وسط قسم عابدين، فقد حجزت هيئة المحكمة برئاسة القاضي الجليل «حكيم منير صليب» القضية للحكم بعد انتهاء آخر جلساتها في ٢٢ يناير ١٩٨٠، وحددت جلسة النطق بالحكم في يوم ١٩ أبريل ١٩٨٠ أي بعد ثلاثة أشهر إلا ثلاثة أيام (بعد ٨٨ يوما) وصدر الحكم متضمنا الأسباب والحيثيات، والتي شكلت وثيقة تاريخية من الناحية القانونية والسياسية.